في الثلث الأسفل من جبل صبر ، جنوب شرق منتزه زايد المطل على مدينة تعز، تأخذ قريتا قراضة والمرزُح كل موقعها في مواجهة الأخرى ، تفصل بين القريتين سائلة تسمى " العيون " يتدفق منها عدد من عيون المياه ومعها ينابيع من الخلافات والمشاكل التي يعود جذورها إلى ما قبل أربعمائة عام. أول الأحكام القضائية في تنازع القريتين صدرت عام 1002 هـ .. ولكن المشاكل كانت تتجدد مع تجدد الدويلات والسلطات . أحد الأحكام ممهور بتوقيع أمير تعز أحمد بن يحي حميد الدين ، وآخر بخط الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني ، والأخير برعاية الرئيس السابق علي عبدالله صالح وتم توقيعه في القصر الجمهوري بتعز عام 2000م .

وطوال القرون الماضية ، ظل الخلاف محصورا في أروقة المحاكم والمحكمين ، حتى تحول مؤخرا إلى نزاع مسلح بدأ عام 1998 م .. ومعه بدأت المياه تمتزج بدماء أبناء القريتين بين الفترة والأخرى ، وفي غياب التدخل الحكومي الفاعل تزداد معاناة الناس تحت وطأة الخوف والعطش .

وحين تتحول الخلافات حول حصص المياه إلى معارك من أجل الحياة ، تجف الحلوق والحقول ، وتتساقط ثمار البلس والفرسك في القريتين اللتين تعدان الأشهر والأعرق في زراعة هاتين الفاكهتين ، تذبل الورود والمشاقر .. تتبدل أحوال الناس ، ويصبح لسان الحال : " مشاكلك واصبر .. يلعن أبو من حَرَش " .

تحقيق/عباس السيد

الخلاف الذي ظل أربعة قرون محصوراً في المحاكم تحول عام 98م إلى نزاع مسلح

« مشاكلك واصَبرْ .. يلعن أبو من حَرَش »

المتاريس منتشرة في الحقول والبساتينَ .. ونُذر حرب ثانية بين « قراضة والمرزُح » على تقاسم المياه

السبت قبل الماضي سقط الشاب عبدالله صادق محمد ـ 18 عاما ـ ضحية جديدة على مذبح سائلة العيون ، والسابعة خلال الـ 12 سنة الأخيرة . فهل تكون دماء هذا الشاب إعلانا لجولة جديدة من المعارك وإزهاق المزيد من الأرواح .. هذا ما يخشاه أهالي " القاتل والمقتول " .

قد تكون المواجهات المسلحة وسقوط الضحايا في معارك بين القبائل أو التجمعات القروية أمرا مألوفا في كثير من المحافظات اليمنية ، ولكنها في صبر " موضة جديدة " فالمعروف عن أهل صبر أنهم فقط " مشارعون " فهم يعتمدون على القضاء في كل خلافاتهم ولا يلجأون إلى العنف والقوة التي تصل حد القتل مهما بلغت درجة الخصومة أو المظلومية وإن طال أمد التقاضي . وفي كثير من الأحيان يخرج المتخاصمان من جلسة التقاضي أو من ديوان " الحاكم أو العامل " ويجتمعان على طاولة واحدة لتناول الغداء ثم يتقاسمان فاتورة المطعم بالتساوي .

ونتيجة لفساد أجهزة الأمن والقضاء ، تحول السلوك المدني الحضاري لأبناء صبر في نظر البعض إلى مادة للسخرية وتأليف النكات التي تظهرهم " كعُشاق للشريعة " .أستغل القضاة والحكام ومسؤولو الأمن ثقة أهل صبر في أجهزة الدولة وخضوعهم لسلطاتها ، وسلوكهم المتوارث في نبذ العنف ، وعملوا على إطالة أمد النزاعات بين الناس لاستنزاف أموالهم بشتى الطرق ، فقد كان أهل صبر يتمتعون بمستوى دخل أفضل نسبيا من بقية المناطق المجاورة ، حيث كانت زراعة القات في المحافظة وحتى قرابة ثلاثة عقود ماضية ، محصورة في صبر قبل انتشاره في بقية المناطق ، لتتراجع صبر خلال السنوات الماضية إلى المؤخرة .

نمـــوذج

وأجدني هنا مضطر لسرد هذه الحالة التي رواهـا لي " مصطفى " وهو شاب من أبناء صبر على مستوى عال من الثقافة ، وهي نموذج للسلوك الذي يُمارسه بعض المسؤولين الحكوميين في إدارتهم لشؤون هذه المناطق ، يقول مصطفى : " ذات مرة كنت في مبنى الصندوق الإجتماعي للتنمية بصنعاء لمعرفة مصير مشروع إعـادة بناء مدرسة قديمة في إحدى قرى الجبل ، وقد كان موقع المشروع محل خلاف لأربع سنوات ، وبعد أن تبين للأهالي إصرار الصندوق على تنفيذ المشروع في قرية مجاورة بنفس الإسم والموازنة والوثائق ، رفعوا دعوى قضائية ضد الصندوق . وفي مكتب المسؤولة عن المشاريع ـ وقد كانت شخصية تربوية مشهورة في تعز ـ سمعت نفس الإسطوانة عن صبر وحبهم " للمُشارعة " وحَمّلت الأهالي مسؤلية عرقلة المشروع ، قلت لها : كيف تلومين المواطنين البسطاء وهم يـرون أن المـشروع الخاص بقريتهم سيبنى في قرية أخرى والمدرسة القديمة التي بنوها في السبعينيات ستلغى وتتحول إلى اصطبلات للحمير.؟ وأضاف مصطفى : لم تتوقف المسؤولة عن سرد النكات ، ولم تجد في توضيحاتي المشفوعة بالأدلة والوثائق سوى أنني " مشارع بارع " .

واستطرد في روايته : بعد أربع سنوات بنيت المدرسة الجديدة في موقع القديمة كما كان يطالب الأهـالي وكما تنص لوائح الصندوق الإجتماعي والـذي كان مديره السابق في تعز يحاول مخالفتها ، ولكن الأهـالي كانوا قد بذلوا من المـال والوقت والجهد ما يقارب تكلفة المشروع " .. انتهت رواية مصطفى . ولكن قضية قراضة والمرزُح لم تنته بعد .

عَوداً على بدء

ينظر الكثيرون إلى ما يحدث في قراضة والمـرزُح من معارك واقتتال بأنه خروج عن المألوف ومؤشر على تغيير في السلوك الشخصي والجمعي لأبناء المنطقة الواقعة في قلب النطاق الديموجرافي الذي يعول عليه كثير في بناء الدولة المدنية الحديثة وترسيخ مبادئها . فما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا التحول ، وما هو دور السلطات المحلية والمركزية في هذا التحول ، وكيف يمكن محاصرة هذا التغيير بعد ثورة التغيير .. أسئلة تحتاج إلى مراكز ومتخصصين ، ولا يمكن الإجابة عليها في تناولات صحفية ، وسنقتصر هنا على نقل الأحداث والمواقف فقد تساعدنا معرفتها على استجلاء غموض بعض الأسئلة التي أوردناها.

قانون " ثلثين بثلث "

عام 98 م ، أتخذ الخلاف منحى جديدا وتـطـوراً إلى مواجهات مسلحة متقطعة استمرت أكثر من عامين سقط خلالها أربعة من أبناء القريتين بينهم إمرأة واثنان من الأمن بالإضافة إلى عشرات الجرحى ، وخلال المواجهات التي شاركت فيها وحدات أمنية ، شردت الكثير من الأسر واستبيحت العديد من المنازل المهجورة والمزارع والممتلكات .

تدخل الدولة الذي كان متأخرا جدا أخذ طابعا عنيفا، بينما كان تطبيق القانون في مـوازاة ذلك ضعيفا ، حيث تم التعامل مع القضية في شقيها ـ الجنائي والمدني ـ وفقا للقاعدة اليمنية المشهورة " ثلثين بثلث، وكل واحـد يصلح سيارته " وكان الحديث يجري آنذاك ـ همسا وعلنا ـ عن عدم حياد السلطات الأمنية وتدخل بعض الشخصيات العسكرية النافذة في المحافظة التي دعمت طرفا ضد الآخر .

فالحلول والأحكام التي تم التوصل إليها برعاية مباشرة من رئيس الجمهورية السابق ، قضت بتقسيم المياه بين القريتين " ثلثين بثلث " ماسورة أربعة «إنش» لقراضة وأخرى اثنان «إنش» للمرزُح ، وفي الشق الجنائي ألزمت كل قرية بتحمل قتلاها وجرحاها .

توقفت المعارك ، واستسلم الجميع للأحكام التي أفتقدت إلى آليات واضحة وفاعلة لتنفيذ ما اتفق عليه ، سواء في توزيع حصص المياه ، أو في تعويض ذوي القتلى والجرحى ، وقد كان ذلـك عاملا إضافيا لإبقاء جذوة الخلاف كامنة تحت الرماد .

بعد أكثر من عشر سنوات على صدور الأحـكـام السابقة ، إتـقـدت جـذوة الـخـلاف مـن جديد لأسـبـاب عـدة ، منها ما يتعلق بشعور إحـدى القريتين بالغبن ، وأنهم كانوا مجبورين على القبول بالأحكام وتحت ضغوط من جهات رسمية ودعم نافذين للطرف الآخر ـ حسب قولهم ـ ولذلك يرون أن الفرصة مناسبة ـ بعد سقوط النظام ـ للإنقلاب على تلك الأحكام التي يصفونها بالظالمة لأنها لم تراع ما لديهم من وثائق شرعية وقانونية سابقة تثبت ملكيتهم للأراضي التي تنبع منها المياه ، كما لم تراع الفرق الكبير بين عدد السكان في القريتين وتبلغ نسبته بحسب تقديرات البعض " 1:8 ".

وفي الشق الجنائي ، يشعر أهالي قراضة بغبن آخر لأن الحُكم ألزم كل قرية بتحمل قتلاها وجرحاها ، مع أن عدد قتلاهم في أحداث 98 ـ 2000 م ثلاثة مقابل واحد من المرزُح . في حين يتمسك أهالي المرزُح بالحكم بشقيه ، ويقولون أن أثنين من قتلى قراضة الثلاثة سقطوا في مواجهات مع قوات الأمن .

وحول صحة شكوى قراضة من ضعف المياه المتدفقة إلى قريتهم وأنها أقل من نسبة الثلثين المخصصة لهم ، فإن السبب ـ بحسب ما قاله لي بعض من اتصلت بهم من أبناء القرى المجاورة ـ يعود إلى شبكة التصريف واختلاف منسوب القريتين ، فالماسورة المتجهة نحو قراضة ـ 4 إنش ـ منسوبها شبه أفقي ، بينما تأخذ الأخرى ـ وقطرها إنشان ـ مسارا منحدرا إلى المرزُح وهذا ما يفسرغزارة المياه المتدفقة عبرها مقارنة بالأخرى . كما أن فوهة الماسورتين وضعتا في مستوى واحد داخل خزان تجميع المياه ، ولذلك تكون الماسورة الصغيرة أو فوهتها مغمورة بالمياه داخل الخزان بعكس الكبيرة ـ بحسب نفس المصادر السابقة ـ .

كان يمكن للأهالي أن يتناسوا مالحق بهم من غـبن لو أعتمدت آليات تضمن توزيع الحصص المتفق عليها من المياه لكل قرية بشكل دقيق وواضح عبر شبكة توزيع وتصريف حديثة . الأمر ذاته ينطبق على الشق الجنائي ، حيث ظل ملف القتلى والجرحى من الطرفين مفتوحا ، ولم يحصل ذووهم على الديات أو التعويضات حتى الآن.

ولذلك ، بدأت الاستعدادات في القريتين منذ فبراير الماضي لجولة جديدة من المعارك .. تموضع كل فريق خلف متاريسه ..التفت الأصابع حول الزناد ، وسادت المنطقة أجواء من التوتر والقلق ، وبدأ البعض في لملمة ما تيسر من متاعه تاهبا للرحيل .

دور السلطة المحلية

استشعرت السلطة المحلية خطورة الموقف في وقت مبكر ـ مقارنة مع سلطات 98 م ـ وبدأت مساعيها لاحتواء الموقف ، ولكن تلك الجهود لم تحل دون سقوط الشاب عبدالله صادق المرزحي الذي قتل بعد ساعات من اجتماع المحافظ شوقي هايل بأعيان القريتين ، وفي اليوم التالي كثفت السلطة المحلية دورهـا والتقى المحافظ بقرابة عشرين من أعيان القريتين ، وأستأنف نائبه اجتماعات مكثفة مع المعنيين ، وأرسلت عدد من الأطقم العسكرية إلى المنطقة ، كما تم تعيين مدير جديد لأمن المديرية في إجراء يعكس حرص السلطة المحلية على احتواء الموقف والحيلولة دون تفجر الوضع بعد مقتل الشاب عبدالله المرزحي ، وأودع المتهم بالقتل في السجن ، كما تم التحفظ على عدد من أهالي القريتين في السجن كإجراء احترازي ولضمان عدم إعاقة الفريق المكلف بإصلاح الأضرار التي لحقت بخزان ومواسير المياه .

وســـــاطة

في منتصف الأسبوع الماضي بادر عدد من مشايخ ووجهاء صبر إلى التوسط في محاولة لحل الخلاف ونزع فتيل الأزمة . وفي الوقت الذي لا يزال فيه كل فريق متمترسا في مواقعه بانتظار إشارة المعركة ، أبدى الكثير من أبناء المنطقة مخاوفهم من أن تكون السلطات المحلية في المحافظة قد تخلت عن مهمتها وألقت بمسؤولياتها على كاهل لجنة المشائخ . وهذا ما حذر منه الأستاذ سعيد عبده علي ، رئيس ملتقى أبناء صبر ، والذي دعا إلى عدم تسييس الخلاف واستغلاله من قبل الأحزاب والجماعات ، لأن مثل هذا التدخل ـ بحسب الأستاذ سعيد ـ سيكون له آثار سلبية خطيرة وطويلة المدى ليس على القريتين فقط ، وإنما على كافة مديريات صبر الثلاث والتي تضم نحو مائتي ألف نسمة وتعد مقصدا رئيسيا للسياح وزوار محافظة تعز .

الأخ فهد سلطان ، أحد أبناء المـرزُح ويعمل باحثا في الدراسات الإسلامية ، يرى أن تجدد الخلاف بين قريتي المرزوح وقراضة يعود للعديد من الأسباب ، أولاً أن الماء نفسه لم يعد يكفي للطرفين ، فالماء قبل عشر سنوات كان أكثر مما هو الآن ، ويرجح أنه قد خف الى النصف وهذا ما نلاحظه نحن في المرزوح على سبيل المثال .

يضاف إلى ذلـك ، كـثرة عـدد السكان وتوزيع الأرض خلال العشر السنوات الماضية جعل حصة الماء تقل نسبها بين المواطنين ، هذه الأسباب مجتمعة جعلت البعض يعود الى إثارة الخلاف من خلال الشعور أن هناك طرفاً يستفيد أكثر من الطرف الثاني ، وهذا غير صحيح فالموضوع قد تأثر به الطرفان ، ويبدو أن وضع الدولة الهش والإنفلات الأمني في تعز قد عزز لدى البعض أن هذه هي الفرصة لتحقيق ما يريد ، وهناك شواهد تؤكد وجود جهات تحاول أن تزج بالمنطقتين في أتون حرب لتستفيد سياسيا.

ويضيف فهد سلطان : على الجميع أن يعي الواقع العام للماء ويعي الحقائق التي ذكرتها سابقاً ، وأن يدركوا أن الماء اليوم لم يعد إلا للشرب ، وقد لا يكفي للشرب . وبالتالي فإن الحل هو في بقاء الأمور كما كانت عليه ، فالأحكام السابقة لا تؤكد ملكية الطرف الآخر للمياه .

وعـن تقييمه لـدور السلطة المحلية وإمكانية تكرار الأحـداث السابقة ، يقول سلطان : لا أعتقد أن نفس السيناريو الذي حصل في المواجهة الأولى يمن أن يتكرر . اليوم هناك وسائل الإعلام حاضرة وهذا ما لم يكن متواجداً بكثرة في الحرب السابقة ، كما أن السلطة المحلية وعلى الرغم من مظاهر الإختلالات الأمنية تبدو مدركة لخطورة الموقف وتداعياته على مؤتمر الحوار . بالإضافة الى أن هناك أطرافاً في السلطة في تلك المرحلة كانت تلعب ضمن نظام يعتمد على افتعال الأزمـات والاستفادة منها ، وهذا ما حصل بالضبط في حرب المنطقتين ، فالذين كانوا في السلطة بعد حل المشكلة بأسابيع تم تعيينهم وزراء.

وكنت قد سألتُ الشيخ علي القاضي ـ أحد أعضاء لجنة الوساطة ـ عن التنسيق بين اللجنة والسلطة المحلية ، والضمانات التي لدى اللجنة لإلزام الطرفين بتنفيذ ما يتم التوصل إليه ، فقال إن توقيع الطرفين هو الضامن ، وفي صفحته على الفيسبوك ، تحاشى القاضي الحديث عن أي تنسيق مع السلطة المحلية ، كما لم يشر إلى أسماء زملائه في اللجنة التي تضم إلى جانبه الشيخ أحمد علي جامل والشيخ علي ثابت ، واكتفى بطلب الدعاء بالتوفيق في مهمة الصلح .الأستاذ والصديق محمد أحمد الديم ، أحد أبناء المنطقة والذي زودني بتطورات المشهد في المنطقة أولا بأول وأرشدني إلى الكثير من مصادر المعلومات أثناء عملي في هذه المادة كان همه الأول أن تنقل القضية بموضوعية وأن لا تؤدي إلى تأجيج المشكلة بين أهالي القريتين الذين تربطهم علاقات القربى والجوار والصداقات ، وهو إحساس يعكس وعـي الكثير مـن أهـالي المنطقة ومسؤوليتهم تجاه مناطقهم وحرصهم على عدم تكرار ماحدث في السابق ، ولذلك يعتز المرء بأن يكون له أصدقاء كمحمد الديم وأمثاله.

المرزح شمال الصورة وقراضة الى اليمين وبينهما السائلة .. وفي اعلى وسط الصورة تبدو الطريق الصاعدة إلى جبل صبر

قراضة تشعر بالغبن والمرزح تتمسك بآخر حكم